ولا يجعل له تلك الصفة فلا يكون باقيًا وهذا فاسد ولا يجوز أن يكون
لمعنى لأنه لو كان كذلك لوجب أن يصح أن يوجد في الجسم في الحال
الأول فيكون باقيًا وهذا فاسد والدليل على أن استمرار الوجود
لا يكون لعلة وجوه منها أن العلل إنما تثبت باقتضاء الصفات لها
إذا لم يكن مدركة كما تثبت العلم بكونه عالمًا أو القدرة بكونه قادرًا
أو الكون بكونه كائنًا فإذا لم يكن للباقي صفة زائدة على وجوده لا يصح إثبات
العلة ولا يقال إن قولنا باق غير قولنا موجود لأن هذا توصل
إلى إثبات المعاني بالعبارات فلا يجوز ومنها أنه لو كان فيه معنى
ولا يوجب له صفة زائدة على الوجود لكان كونه باقيًا يتبع حلول
المعنى فيه وما هذا حاله لا يجوز على القديم سبحانه لاستحالة الحلول
فيه وهذا كما نقول في السواد إن الجوهر أسود بمعنى حلول السواد
فيه ومنها أن كل صفة كان ابتداء استحقاقها لمعنى كان استمرار
استحقاقها لذلك المعنى كصفات العلل والمقتضاة عن صفة الذات
وهو التحيز والوجود لما كان في الابتداء بالفاعل وجب أن يكون
استمراره لعلة ومنها أنه لو كان الباقي باقيًا بمعنى غير
الوجود كان بمنزلة اللون والطعم وسائر الأعراض المختصة بالمحل
فكان يصح وجوده في كل حال لأن المحل محتمل له فكان يجب أن يصح
وجود ذلك المعنى فيه في أول حال وجوده فيكون باقيًا ولا يوجد في الثاني
فلا يكون باقيًا وهذا فاسد فإن قيل ولم قلتم إنه لو كان معنى
لصح أن يحله في أول حال وجوده قلنا لوجهين أحدهما أن المصحح هو التحيز
وهو حاصل في الثاني والثاني أن هذا العرض لا يحتاج له اللون في أنه لا يوجب للمحل
حكمًا فلا مانع من ذلك وليس كالعلم والقدرة لأن المحل لا يحتاج سبحانه

أن يكون الجزء الواحد عالمًا والجزء الواحد باقيًا في كما يبقى الآخر
فأما الكون فعندنا الجزء وجوده وإنما يعبر الأسماء بلا سبها حركة
ولا سكونًا والاعتبار بالمعاني ولا يقال في الجسم في أول حدوثه معنى
يضاد البقاء وهو الطرو لأنا نبين من بعد أن الطرو ليس بمعنى على أنه لو كان
معنًا فإن من حق الضدين أن يصح فيهما طريقة البدل فكان يصح حصول الطرو
في الثاني والبقاء في الأول فيلزمه من الفساد وجهًا زائدًا على ما كان يلزمه
أن لم يثبت الطرو معنى واحتج من أثبت البقاء معنى بأن الجوهر حصل
باقيًا بعد أن لم يكن باقيًا وذاته في كلا الحالين موجودة فوجب
أن يكون باقيًا لمعنى لأنه قياسًا سائر الوجوه سواء ذلك والجواب
أنا بينا أنه ليس له بكونه باقيًا صفة زائدة على وجوده فلم يحتج إلا العبارة
وبالعبارات لا يصح إثبات المعاني على أنه لو كان له صفة لما لكونه باقيًا
لما وجب أن يكون الصفة لعلة لأجل أن الصفة حدثت في حال حدوثها
وإذا وجبت استغنت عن موجب واحتج بأنه في الثاني يجوز أن يستمر وجوده
ويجوز أن يعدم فلما استمر وجوده لا بد من أمر مخصص لحصته بأحد المقدرين
وذلك المخصص هو وجود معنى والجواب أن هذا دعوى لم قلت إنه
يجوز استمراره وهو شك عندنا أن استمرار وجوده إلا أن يحتمل هذا
وما يجري مجرى الضد ولهذا نقول إنه صار بالوجود أولى لأن الموجود
حصل ومع استمراره ولم يوجد ما ينافيه فكان بالوجود أولى هو وبعد
فإن استمرار الصفة نفس تلك الصفة لا غير فإذا لم يفتقر في الابتداء إلى
معنى كذلك في الثاني ويقال لهم ولم إن العدم يجوز عليه مع ولكم
أنه لا ضد للجوهر ولن يجدوا مخصصًا إلا أن يقولوا بنفي البقاء إذا لم يوجد
فبني وهم بعد في إثبات البقاء ويقال لهم ليس العدم يحصل في الابتداء ويجوز

Copyright © King Saud University